ربـط مطلب الحكومة الوطنية بشعار الاستقلال، معترفة، ضمناً، بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، فوضعت نفسها بذلك أمام مأزق سياسي شديد.

أمّا بريطانيا، التي كانت ترفض، أصلاً، الاعتراف بوجود العرب الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، والتي كانت مصممة على ضمان سيطرتها المطلقة على فلسطين وتوفير شروط نجاح مشروع الوطن القومي اليهودي، فلم تكن مستعدة لقبول أي مطلب ينال من هذه السيطرة المطلقة. وعليه، فقد رفضت بريطانيا مطلب اقامة الحكومة الوطنية المسؤولة أمام مجلس نيابي، وأنكرت على الهيئة التي تقـدمت به، ممثلة باللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني، شرعيتها بتمثيل سكان فلسطين العرب، مكتفية، عندما كانت تطوّرات الاحداث تدفعها الى ذلك، بعرض مقترح اقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي بالاستناد الى بنود صك الانتداب. غير ان الوطنية الفلسطينية، التي كانت تطمح الى لعب دور رئيس في تقرير مصير فلسطين وترفض الاقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، رفضت كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدّمت بها حكومة الانتداب، فأعلنت مقاطعتها لانتخابات المجلس التشريعي، التي دعت اليها الحكومة في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، وأكدت اللجنة التنفيذية العربية، في ردها على هذه الدعوة، بأن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها الى البرلمان العثماني، ولا يمكنها، بالتالي، ان ترضى لنفسها، الآن، المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل سلطة، وتتوقف قراراته على مصادقة المندوب السامي[٤٠]. كما رفضت اللجنة التنفيذية العربية، كذلك، بعد فشل مشروع المجلس التشريعي، الفكرة التي طرحتها حكومة الانتداب لاقامة وكالة عربية، تكون لها صلاحيات مماثلة لتلك التي منحت للوكالة اليهودية طبقاً للمادة الرابعة من صك الانتـداب، وذلك لرفضها القبول بوضع العرب على قدم المساواة مع اليهود في فلسطين. وهكـذا، كان الفشل من نصيب كل مشاريع المشاركة السياسية، على قاعدة الحكم الذاتي، التي طرحت في عقـد العشرينـات، نتيجة رفض الوطنية الفلسطينية الحازم لهذه المشاريع، وعدم جدية بريطانيا في انجاحها، وكذلك نتيجة رفض المنظمة الصهيونية لقيام أية مؤسسات تشريعية تمثيلية في فلسطين طالما لم يعترف العرب بمشروعية الوطن القومي اليهودي، وبالتزامات سلطات الانتداب تجاهه.

وقـد برز، فيمـا بعـد، في سياق تقويم موقف الوطنية الفلسطينية من مشاريع الحكم الذاتي البـريـطانيـة، اتجاهان: الاول، قدّر بأن العرب الفلسطينيين، برفضهم المجلس التشريعي، حرموا أنفسهم من أداة هامّة كان في وسعهم استخدامها في نضالهم للحفاظ على مصالحهم وعرقلة بناء الوطن القومي اليهودي والحد من هجرة اليهود الى فلسطين. وكان من بين أنصار هذا الاتجاه بعض الوطنيين المعروفين، مثل عوني عبدالهادي الذي اعتبر بأنه كان ينبغي على العرب قبول المشاركة في المجلس التشريعي، مع تحفظهم بأن هذه المشاركة لا تعني الاعتراف الصريح بالانتداب وبنوده[٤١]. كما كان من مؤيدي هذا الاتجاه دعاة سياسة التعاون الصريح مع بريطانيا، الذين دعوا، على قاعدة مبدأ «خذ وطالب»، الى قبول ما تقترحه بريطانيا، والتأسيس عليه لطرح مطالب جديدة في المستقبل. أمّـا الاتجـاه الثـاني، فقـد قدّر بأن قبول القيادة العربية لمشاريع الحكم الذاتي البريطانية كان سيضعف النضال الوطني، وسيمثل استسلاماً أمام الانتداب، وقبولاً ضمنياً بوعد بلفور.

ومنـذ مطلع الثـلاثينـات، ومـع تجـدد نشـاط تيار القومية العربية وتزاوجه مع تيار الوطنية الفلسطينية، عاد الى البروز شعار استقلال فلسطين في إطار الدعوة الى تحقيق الوحدة العربية، وصار يُنـظر الى مشـاريـع المشـاركـة السيـاسية، على أساس الحكم الذاتي، باعتبارها «لا تنسجم مع